ومصالح ورغبات شعب ساموا الأمريكية المعرب عنها بحرية في أي فعل من أفعال تحرير المصير . وتؤكد من جديد في هذا الصدد . أهمية تعزيز الوعي لدى شعب ساموا الأمريكية للإمكانات المباحة له من أجل ممارسة حقه في تحرير المصير والاستقلال :

٥ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساموا الأمريكية ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل جهودها من أجل تعزيز اقتصاد الإقليم وتنويعه :

٦ - تحدث الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب ساموا الأمريكية غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها ، بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي تحقيق مواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :

٧ - تحدث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة تعزيز العلاقات الوثيقة بين الإقليم والمجتمعات المحلية الجزرية في المنطقة ، وتشجيع التعاون بين حكومة الإقليم والمؤسسات الإقليمية ، فضلاً عن الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة :

٨ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب بالشراور مع الدولة القائمة بالإدارة . مراعية بصفة خاصة رغبات شعب الإقليم ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ،

الجلسة العامة

٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨

٤٤/٤٣ - مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ^(٣٦) .

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وبصفة خاصة قرار

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ^(٣٠) .

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى مذكرة قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بساموا الأمريكية . وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ .

وإدراكاً منها لل الحاجة إلى حد خطى التقدم نحو التنفيذ التام للإعلان فيما يخص ساموا الأمريكية .

وقد استمعت إلى بيان ميل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ^(٣١) .

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع المغرافي والأحوال الاقتصادية . وإذا تضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاد الإقليم وزيادة توسيعه بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨١ .

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة . وإذا تؤكد استصواب إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بساموا الأمريكية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ^(٢٨) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب ساموا الأمريكية غير القابل للتصرف في تحرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع المغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تحرير المصير والاستقلال طبقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على ساموا الأمريكية :

٤ - تطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تتخذ جميع الخطوات الازمة للتعجيل بعملية إنهاء استعمار الإقليم وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان . واضعة في الاعتبار حقوق

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأشطة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة .

وإذ تلاحظ اهتمام حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة اهتماماً شططاً بالمشاركة في الأعمال ذات الصلة في المنظمات الدولية والإغاثية المعنية .

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٧ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة لتقسيم الحالة في الأقاليم الصغيرة . وإذ ترى أن نظر إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم قيد الاستعراض .

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي لا تؤخر، بأي حال من الأحوال، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تماماً الانطباق على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة :

٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية . بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تواصل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تهيئة الظروف التي تمكن شعب الإقليم من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . طبقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) :

٥ - تؤكد من جديد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان وبيانات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، وتطلب ، في هذا الصدد ، إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على تيسير الاضطلاع ببرامج التكيف السياسي في الإقليم لتعزيز وعي الشعب للإمكانيات المتاحة له في ممارسة حقه في تقرير المصير :

ال الجمعة العامة ٨٩/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ .

وإذ تدرك الحاجة إلى تشجيع التقدم نحو التنفيذ البام للإعلان فيما يخص جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

وقد استمعت إلى بيان مثل الولايات المتحدة الأمريكية . بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢٩) .

وإذ تحيط على بيان مثل الدولة القائمة بالإدارة بأن شعب الإقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يمارس . من خلال أحدهمه التسعة والتنفيذية المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً . المسؤولية عن الحكم المحلي والتحكم في مستقبله بما في ذلك إمكانية تعديل علاقته الحالية مع الولايات المتحدة . وأن حكومة الولايات المتحدة مستعدة للاستجابة لرغباته في هذا الصدد من قرار ذلك^(٣٠) .

وإذ تلاحظ الدراسة الاستعراضية التي تضطلع بها حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لامكانية مواصلة نقل السلطة إليها . والتي تأخذ في الاعتبار الواجب التجربة ذات الصلة للأقاليم الأخرى غير المنسنة بالحكم الذاتي^(٣١) .

وإذ ترحب بالتشريع الذي سن في آذار / مارس ١٩٨٨ ، والذي ينص على إجراء استفتاء في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ حول الخيارات المتاحة بشأن مركز الإقليم في المستقبل ، وهي مركز الولاية ، والاستقلال ، والارتباط الحر ، والإقليم المدمج ، والوضع القائم ، والكتنولث ، واتفاق العلاقات الأخادية .

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية . وتضع في الاعتبار ضرورة الاستمرار ، على سبيل الأولوية ، في تنويع اقتصاده وتنويعه بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

وإذ تلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم لتعزيز قدرة الإقليم المالية على البقاء وتسير تسييره الاقتصادي .

وإذ تلاحظ أيضاً الموقف المعلن لحكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من نقل ملكية جزيرة ووتر^(٣٢) . وبضرورة ممارسة السيطرة على موارد الإقليم^(٣٣) .

وإذ تلاحظ كذلك القلق الذي أعرب عنه أحد المتمميين إزاء اصلاح وتعبير الأرضي العمومي في لونغ باي في ميناء سارلوت أمالى . الأمر الذي يعين على الدولة القائمة بالإدارة أن تتناوله .

(٤٠) A/AC. 109/955 ، الفقرة ٤٣ .

(٤١) المرجع نفسه . الفقرة ٢٧ .

(٤٢) المرجع نفسه . الفقرات ٥٣ - ٥٥ .

(٤٣) المرجع نفسه . الفقرة ٣٣ .

٩ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تيسّر مشاركة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية :

١٠ - تحت أيضًا الدولة القائمة بالإدارة على موافقة اتخاذ جميع التدابير الالزامية لامتنال الكامل لمفاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بالأشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها :

١١ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم وبالشراور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٥٩

٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨

٦ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تحملها ، بوجب الميثاق ، الدولة القائمة بالإدارة في موافقة تعزز النسبيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وتحت الدولة القائمة بالإدارة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على اتخاذ تدابير ترمي إلى تقوية اقتصاد الإقليم وتتوسيعه :

٧ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تدابير فعالة لصون وضمان حقوق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للنصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصريف فيها ، بما في ذلك الموارد البحريّة ، وفي تحقيق وموافقة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :

٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل اتخاذ جميع التدابير الالزامية ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، للتصدي للمشاكل المتعلقة بالاتجار بالمخدرات :